

مبدأ حماية حقوق المساهمين في ظل تطبيق حوكمة الشركات ودوره تفعيل جودة الإفصاح المحاسبي

دراسة اتجاه آراء عينة من الأكاديميين والمهنيين

إعداد:

د. سفير محمد، استاذ محاضر قسم أ، جامعة البويرة، rifas8403@yahoo.fr

/ أ. صحراوي ياسين، طالب دكتوراه، تخصص محاسبة ومراجعة yassinesah90@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة مبدأ حماية حقوق المساهمين في تحسين فاعلية جودة الإفصاح المحاسبي، من خلال دراسة اتجاه آراء بعض من الأكاديميين (أساتذة جامعيين) ومهنيين (محافظي حسابات وخبراء محاسبة بالإضافة إلى مدراء تنفيذيين، مراجعين داخليين، أعضاء مجلس إدارة وكذا أعضاء لجان مراجعة بكل من مجمع صيدال فرع أنتيبوتيكال للمضادات الحيوية بالمدينة وكذا مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز) وقد تم توزيع استبيان وتحليله باستخدام البرنامج الإحصائي (spss). توصلت الدراسة إلى وجود أثر قوي وفعال وإيجابي لتطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في زيادة درجة جودة الإفصاح المحاسبي، كما توصلت الدراسة أيضا أنه لا يوجد أي تأثير حول تطبيق المبدأ الذي سبق ذكره على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى للمتغيرات الشخصية، وفي ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بضرورة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، التقارير المالية، جودة الإفصاح المحاسبي، حماية حقوق المساهمين.

مقدمة:

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بموضوع مبادئ حوكمة الشركات وتأثيرها على كل من شفافية ومصداقية المعلومات المقدمة وكذا الإفصاح عن المعلومات المعدة والمقدمة من طرف إدارة الشركة ، والتي ستستخدمها أطراف أخرى ، ويعد مبدأ حماية حقوق المساهمين من أبرز مبادئ حوكمة الشركات وله دور كبير في تحقيق أهدافها و بناء على ما سبق فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يساهم تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تفعيل جودة الإفصاح المحاسبي؟

فرضية الدراسة :

- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين مبدأ حماية حقوق المساهمين وجودة الإفصاح المحاسبي، ويمكن تقسيم الفرضية الرئيسية إلى فرضيات فرعية كالاتي:

1) لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين مبدأ حماية حقوق المساهمين وجودة الإفصاح المحاسبي.

2) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابة الباحثين حول مستوى تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي، تعزى للمتغيرات الشخصية.

أ- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الباحثين حول مستوى تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى للشهادة العلمية.

ب- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الباحثين حول مستوى تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى للتخصص العلمي.

ت- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الباحثين حول مستوى تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى للمسمى الوظيفي.

ث- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مستوى تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى لسنوات الخبرة.

ولالإجابة على الإشكالية السابقة قسمنا البحث إلى المحاور التالية :

المحور الأول: ماهية حوكمة الشركات

المحور الثاني: مفهوم الإفصاح المحاسبي

المحور الثالث: الدراسة الميدانية.

محتوى الدراسة :

المحور الأول: ماهية حوكمة الشركات

نتيجة الاستمرار في البحوث في مجال الحوكمة والتطور الدائم للمفاهيم المرتبطة بها ، صار من الصعب حصر تعريف موحد وشامل لها الأمر الذي يفتح الباب لتقديم العديد من المقاربات .

1- تعريف حوكمة الشركات : ويمكن تقديم أهم التعاريف كما يلي :

➤ تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي OECD الحوكمة : بأنها مجموعة من العلاقات بما فيها القائمين على إدارة

الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين.¹

➤ كما تعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في

أعمالها "2

➤ كما تعرف حوكمة الشركات وفقا لغرضها بأنها الإجراءات التي تقوم بالحفاظ على التوازن بين الأهداف الاقتصادية

والاجتماعية ، وأهداف الأفراد والمجتمع ، فالهدف هو التقريب بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع ككل.³

وعموما يمكن تعريف حوكمة الشركات بأنها مجموعة من المبادئ التي تنظم وتضبط العملية الرقابية والتسييرية بالنسبة لنشاط

المؤسسة ، فهي بذلك تضمن كل حقوق الأطراف ذات العلاقة .

2- مبادئ حوكمة الشركات: وتم إصدارها من طرف المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية كما يلي:⁴

- **المعاملة المتكافئة للمساهمين:** بحيث يحصل جميع أصحاب الأسهم ذوي الأقلية والأجانب المعاملة نفسها كما يتم التعويض عن أي ضرر يلحق بهم نتيجة انتهاك حقوقهم، بالإضافة إلى منع المتاجرة الداخلية والإلتزام الذاتي للصفقات.
- **دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:** بحيث يتم الاعتراف بحقوقهم كما يحددها القانون، وأن يتم تشجيع التعاون الإيجابي معهم من أجل إيجاد مؤسسات مستدامة، بالإضافة إلى تمكينهم من الولوج إلى المعلومات الخاصة بالشركة.
- **الإفصاح والشفافية:** يتم الإفصاح الدقيق والدوري عن أهداف الشركة، القانون الأساسي لحقوق التصويت، النتائج المالية، المكافآت المخصصة للمديرين والمسيرين، عوامل المخاطرة المتوقعة وغيرها.
- **مسؤوليات مجلس الإدارة:** يتضمن تحديد أهم النقاط حول المجلس في إشرافه عن الإفصاح والاتصال والرقابة، وتركيبته.
- **حقوق المساهمين:** يتضمن هذا المبدأ عدة عناصر تضمن الحقوق كالحق في الحضور والمشاركة في الجمعية العامة، انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، محاسبة الإدارة، الحق في تداول الأسهم، الحفي معرفة هيكل رأس المال الحصول على توزيعات الأرباح بالإضافة إلى معرفة الاتفاقيات المبرمة والحق في الرقابة.
- وتركز قواعد الحوكمة على حماية حقوق المساهمين من خلال وضع الضوابط والآليات التي تحقق للمساهمين التمتع بحقوق الملكية و الوقوف على كاهه المعلومات عن الشركة وتوفير حقوق التصويت والمشاركة الخاصة بالتغيرات الجوهرية في الشركة مثل طلب الاطلاع على دفاتر الشركة والمساهمة الفعالة في اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت على قراراتها، وكذلك أي عملية غير عادية تؤثر على البنية الأساسية للشركة.⁵
- **ضمان الأساس اللازم لتفعيل إطار حوكمة الشركات :** هذا الإطار لا بد أن يعمل على تشجيع الشفافية والكفاءة في الأسواق وأن يكون متوافق مع القوانين ، وأن يحدد بدقة ووضوح المسؤوليات وعمل الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.⁶

المحور الثاني: مفهوم الإفصاح المحاسبي

اختلفت وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح المحاسبي الأكاديميين منهم والمهنيين، لكن في النهاية له هدف رئيسي وهو توفير المعلومات المهمة والضرورية والتي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم المالية، بشرط يجب أن تكون ذات مصداقية.

1- تعريف الإفصاح المحاسبي: كل طرف عرف الإفصاح المحاسبي حسب زاوية معينة ولعل أهمها:

➤ الإفصاح المحاسبي هو عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، والتي تستوجب توفير عنصر الإفصاح المناسب في القوائم المالية وذلك بشأن جميع الأمور الجوهرية.⁷

➤ الإفصاح المحاسبي هو إظهار القوائم المالية المنشورة، والتي تعرض أن بعدالة ووضوح أن المعلومات المفصح عنها تعكس الوضع الحقيقي للشركة، بحيث لا يتم أي إخفاء للحقائق التي تجعل هذه المعلومات مضللة لمستخدميها في اتخاذ قراراتهم.⁸

➤ الإفصاح المحاسبي هو تقديم المعلومات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، بحيث يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين.⁹

ونلاحظ من التعريفات السابقة يمكن تقديم تعريف شامل للإفصاح المحاسبي "بأنه إبراز كافة المعلومات التي تعكس الصورة الحقيقية والصادقة عن كل الأحداث التي قامت بها المؤسسة وتقديمها إلى مختلف مستخدميها والتي من خلالها يتم اتخاذ قراراتهم".

2- العوامل المؤثرة على جودة الإفصاح المحاسبي:

إن عملية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ القرارات وذات جودة، فأهدافها ليست ثابتة ولكنها تتأثر بعدة عوامل منها:¹⁰

➤ نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:

لا بد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة وغير مباشرة حيث يكون من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين في كل دولة.

➤ الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:

وتتمثل في الجهات المنظمة و المسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، حيث تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة ، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالبا ما تكون من المنظمات المهنية والحكومية .

➤ المنظمات والمؤسسات الدولية:

بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية فإن المنظمات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، ومن أهم هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبية الدولية (IASB) حيث تحاول تحسين جودة المعلومات المنفصح عنها على المستوى العالمي من خلال إصدارها لمجموعة من المعلومات المحاسبية.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية

تتمحور الدراسة الميدانية على دراسة وتحليل أثر تطبيق قاعدة حقوق المساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي، وتبين أثر ذلك من وجهة نظر المهنيين (خبراء ومحافظي الحسابات ومراجعين داخليين وأعضاء لجان المراجعة) والأكاديميين (أساتذة جامعيين في المحاسبة، الحوكمة والمراجعة) .

أولاً. بيانات الدراسة الميدانية : من أجل الدراسة الميدانية تم الاعتماد على البيانات الثانوية والأولية، والتي مكنتنا من صياغة مؤشر الدراسة والذي ترجم في شكل استبيان وزع على أفراد عينة الدراسة ، تبين ذلك فيما يلي:

1 - البيانات الثانوية: تمثل هذه البيانات الجانب النظري من البحث ، حيث تم القيام بعملية مسح للدراسات السابقة ومراجعة بعض الدراسات المنشورة في مجال الحوكمة ، وكذلك دراسة مجموعة من الإصدارات والمنشورات للمنظمات المهنية والهيئات المهمة بتنظيم وتطوير حوكمة الشركات ، وكذا الإفصاح المحاسبي ، والتي تعتبر من المصادر الأساسية في هذا البحث وهي كما يلي:

- مركز المشروعات الدولية الخاصة - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - دراسات أخرى.

2- البيانات الأولية: تعتبر هذه البيانات أساس التحليل وقد تم تجميعها من خلال الطرق التالية:

✓ **المقابلة الشخصية :** حيث تم إجراء بعض المقابلات الشخصية مع مجموعة من الأساتذة في الاختصاص، وهذا من أجل دراسة كيفية بناء الاستبيان وتحديد محاوره، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع بعض أفراد عينة الدراسة المهنيين من محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة ومراجعين داخليين ، والتي ساعدتنا في صياغة الاستبيان وتقسيم فقراته .

✓ **الاستبيان:** تم استخدام الاستبيان كوسيلة أساسية لجمع البيانات الدراسة الميدانية ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (spss.16) من أجل القيام بالاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الحصول على دلالات ذات معنى ومؤشر يستخدم لتدعيم الدراسة.

✓ **مجتمع الدراسة** : تم اختيار مجتمع الدراسة الميدانية ، والتي مفرداتها الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية والعملية والقدرة على الحكم على تأثير تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي ، وشمل العينة المختارة من مجتمع الدراسة الميدانية ما يلي :

- عينة من أساتذة الجامعة ذوي اختصاص في مجال المحاسبة والمراجعة والحوكمة لأن موضوع الحوكمة مقياس يتم تدريسه قسم العلوم المالية والمحاسبة.
- مجموعة من محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة.
- مراجعين داخليين وأعضاء إدارة عليا وكذا أعضاء لجان المراجعة في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية وبالضبط مجمع صيدال فرع انتويوتيكال للمضادات الحيوية بالمدينة وكذا مجمع سونلغاز .

3 - مشاكل الدراسة : إن أهمية الاستبيان تكمن في جمع الآراء والإجابات من أفراد العينة المستهدفة حول مواضيع ذات أهمية بالغة بالنسبة للباحث حول وجهات نظرهم حول الإطار العام الذي يحكم مجمل القضايا والمواضع المرتبطة بالإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات ، إلا أن هذه الدراسة لم تسلم من بعض المشاكل وأهمها :

- ✓ انتشار بعض أفراد العينة في مناطق جغرافية بعيدة، الأمر الذي حال دون قيام الباحث بتقديم التوضيحات اللازمة.
- ✓ التجاوب السلبي لبعض أفراد العينة المستهدفة رغم الإلحاح عن تقديم استمارة الاستبيان في الوقت المحدد.
- ✓ صعوبة الوصول لعدد من أفراد العينة المستهدفة نظرا لانشغالهم الكثيرة رغم المحاولات المتكررة.
- ✓ عدم الرد على بعض الاستبيانات عبر العناوين الإلكترونية لبعض أفراد العينة المستهدفة .

4- متغيرات الدراسة: نظرا لطبيعة الموضوع المعالج فإن الدراسة الميدانية تشمل على المتغير التابع والمتغير المستقل، حيث تم التطرق لهما على النحو التالي:

✓ **المتغير التابع**: يتضح من خلال الجانب النظري للدراسة أن جودة الإفصاح المحاسبي تتأثر بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، حيث أن المتغير التابع هو جودة الإفصاح المحاسبي ، جودة المعلومة المحاسبية وجودة التقارير المالية .

✓ **المتغير المستقل**: وتشمل في قواعد حوكمة الشركات والتي تساهم في زيادة درجة الإفصاح المحاسبي وتشمل ما يلي :

✓ **حماية المساهمين والمستثمرين**: وتتضمن:

- تحديد حقوق مساهمي الأقلية .

- عقد اجتماع منظمة للجمعية العمومية .

- وضع سياسة واضحة ومحددة لتوزيع الأرباح .

✓ المعاملة العادلة والمتساوية لجميع المساهمين :وتشمل:

- ضمان المتساوية لجميع المساهمين .

- عدم إفصاح معلومات لفئة دون أخرى.

- عدم إعطاء الأولويات لفئة دون الأخرى .

ثانيا . الطريقة والإجراءات : يتناول هذا المبحث تحديد لطريقة تصميم قائمة الاستبيان انطلاقا من مرحلة إعدادها والمتضمنة

قائمة الاستبيان ونشرها إضافة إلى هيكل الاستبيان ثم اختيار قائمة الاستبيان، وهذا فيما يخص صدق وثبات الاستبيان.

1- تصميم قائمة الاستبيان. مرت عملية التصميم الاستبيان على المراحل التالية:

✓ مرحلة إعداد الاستبيان:

• بناء الاستبيان: تم تحميل الاستبيان على ورق عادي (Format A4) وهذا فيما يخص التسليم المباشر أو على حامل

إلكتروني عبر Word، وهذا فيما يخص التسليم عن طريق البريد الإلكتروني.

• عرض الاستبيان:شكل الاستبيان يتضمن 9 أسئلة، توزعت على قسمين رئيسيين:

- الأول يشمل البيانات العامة (الشخصية) وتضمنت أربعة أسئلة - أما القسم الثاني فيضم خمسة أسئلة.

يتم اعتماد الأسئلة على أساس مقياس ليكارت الثلاثي الذي يتحمل ثلاثة إجابات، وهذا حتى يتسنى لنا لتحديد آراء أفراد العينة

حول أهم المواضيع التي تناولها الاستبيان ويسهل هذا للطالب ترميز وتنميط الإجابات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (1) مقياس ليكارت الثلاثي :

الأكاديميين والمهنيين

التصنيف	موافق	محايد	غير موافق
الدرجة	1	2	3

✓ نشر و إدارة الاستبيان:

اعتمدنا في نشرنا للاستمارات على عدة طرق أهمها:

- الاتصال المباشر بأفراد العينة - الاستعانة ببعض الزملاء - استعمال البريد الإلكتروني.

بحيث اعتمادنا في طريقة التسليم أحيانا على التسليم المباشر وأحيان أخرى بواسطة الزملاء أو عن طريق البريد الإلكتروني لأفراد العينة، وهذا بعد ما تم دعوتهم وقبولهم للمساهمة في هذا البحث.

بعد عملية الفرز والتبويب والتنظيم تقرر الإبقاء على 58 من مجموع الاستمارات لتمثل عينة الدراسة، أما باقي الاستمارات القدرة بـ 22 فقد تم استبعادها للنقص أو للتضارب الموجود في الإجابات أو لتأخر في استلامها، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2) : الإحصائيات الخاصة باستمارات الاستبيان :

الاستبيان		البيان
النسبة	العدد	
100%	80	عدد الاستبيانات الموزعة والمعلن عنها
6.25	05	عدد الاستبيانات المفقودة أو المهملة
21.25	17	عدد الاستبيانات الواردة بعد الأجل
72.5	58	عدد الاستبيانات الصالحة

المصدر: من إعداد الباحثان واعتمادا على الاستبيان.

2- اختبار قائمة الاستبيان

✓ اختبار صدق الاستبيان: قبل نشر الاستبيان تم إخضاعه لعملية تحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة، منهم اختصاص محاسبة

،مراجعة، حوكمة الشركات ،وآخرين في مجال الإحصاء ،وهذا بغية التأكد من سلامة بناء استمارة الاستبيان من مختلف

الجوانب أهمها :

- دقة صياغة الأسئلة وصحة العبارات- مدى شمولية الاستمارة- طريقة صياغة الأسئلة - الوقوف على منهجية

الاستمارة .

- وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة من لجنة التحكيم ونتائج الاختبار الأولي الذي مكنا من تدارك النقائص تم

صياغة الاستبيان بشكله النهائي.¹¹

✓ اختبار ثبات الاستبيان: تم استخدام معامل الفاكرومباك وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3): يبين توزيع معامل الفاكرومباك.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
,641	,651	05

المصدر: اعتمادا على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معامل الفاكرومباك قدرت بـ 64% لعوامل الدراسة وكلها تدل على ثبات الاستبيان وهذا مقارنة مع نسبة (60%)*، بحيث كلما اقتربت 100% دل ذلك على وجود ثبات أكبر وهذا ما يدل على صدق أداة الدراسة.

ثالثا . معالجة الاستبيان: بعد صياغة الاستبيان واختباره ثم توزيعه، جاء دور المعالجة وذلك استلامه من قبل أطراف عينة الدراسة، وهذا بعرض الأدوات الإحصائية المستخدمة، تقديم خصائص العينة، تحليل الإحصاء الوصفي، ثم في الأخير القيام بالتحليل الإحصائي الاستدلالي .

1- تفرغ البيانات:

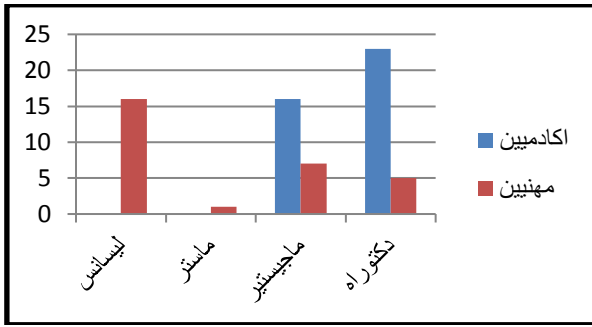
✓ الأدوات المستخدمة في تحليل نتائج الاستبيان : بعد أن تم تجميع كل الاستبيان وفرز المقبولة منها، تم الاعتماد في عرض وتحليل المعطيات على برنامج (EXCEL) لمعالجة المعطيات التي تكون في شكل جداول ثم ترجمتها إلى رسوم بيانية في أعمدة، بغية التحليل الجيد للبيانات التي تم جمعها، وقد تم كذلك استخدام برنامج (SPSS) لإعداد وتحليل نتائج الاستبيان، كما تم استخدام وحساب المتوسطات الحسابية ذلك لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض استجابات عينة الدراسة لكل محور من محاور القسم الثاني للدراسة، وتم حساب الانحرافات وذلك لتحديد مدى انحراف استجابات عينة الدراسة لكل سؤال .

• تقديم خصائص العينة:

- الشهادة العلمية:

الأكاديميين والمهنيين

الجدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الشهادة العلمية. الشكل رقم (01) تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الشهادة العلمية :



الشهادة العلمية	فئة التكرار	فئة الأكاديميين		فئة المهنيين	
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
ليسانس	16	-	-	55.2	16
ماستر	01	-	-	3.4	01
ماجستير	07	20.7	06	24.1	07
دكتوراه	05	79.3	23	17.2	05
المجموع	29	100%	29	100%	29

المصدر: من إعداد الباحثان والاعتماد على الاستبيان. المصدر: من إعداد الباحثان والاعتماد على الاستبيان .

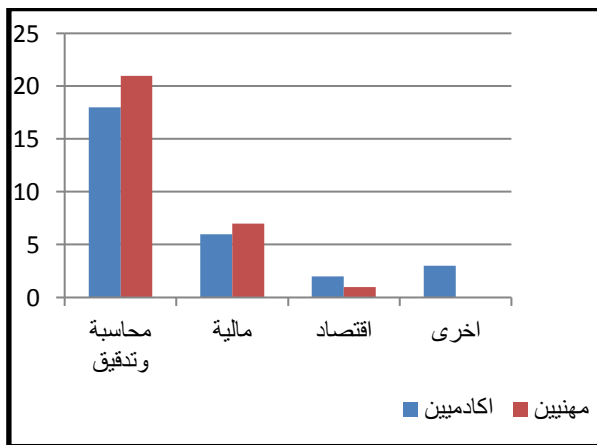
من خلال الجدول السابق يتضح لنا توزيع النسب حسب الدرجة العلمية لأفراد العينة من المهنيين والأكاديميين ، حيث نجد أن جل المهنيين حاصلين على شهادة الليسانس بنسبة 55.2% من مجموع المهنيين ونسبة 3.4% حاصلين على شهادة الماستر، والماجستير بنسبة 24.1% والباقي بنسبة 17.2% حاصلين على شهادة الدكتوراه ، أما بالنسبة للأكاديميين فنجد أغلبهم حاصلين على شهادة الدكتوراه بنسبة 79.3% والماجستير بنسبة 20.7% ، من مجموع الأكاديميين.

وبصفة عامة فإن ما نسبته 27.6% من المجموع الإجمالي حاصلين على شهادة الليسانس ، و بنسبة 1.7% حاصلين على

شهادة الماستر، والماجستير بنسبة 22.4% ، والباقي بنسبة 48.3% حاصلين على شهادة الدكتوراه ، وهذا مؤشر جيد.

- التخصص العلمي:

الجدول رقم (5) توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي الشكل رقم (2) تمثيل عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي:



التخصص العلمي	فئة التكرار	فئة الأكاديميين		فئة المهنيين	
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
محاسبة والتدقيق	21	62.1	18	72.4	21
مالية	07	20.7	06	24.1	07
اقتصاد	01	6.9	02	3.4	01
أخرى	-	10.3	03	-	-
المجموع	29	100%	29	100%	29

المصدر: من إعداد الباحثان والاعتماد على نتائج

المصدر: من إعداد الباحثان والاعتماد على نتائج الاستبيان.

الاستبيان.

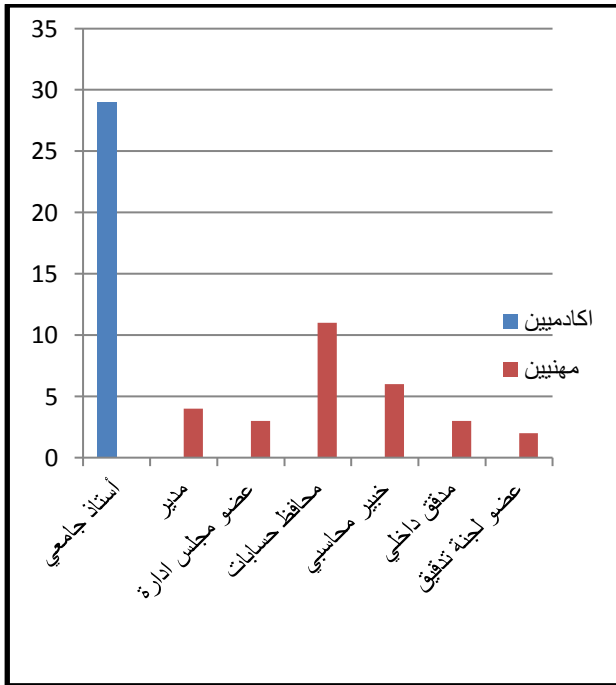
الأكاديميين والمهنيين

من خلال الجدول السابق يتضح لنا توزيع النسب حسب المؤهل العلمي لأفراد العينة من مهنيين وأكاديميين، حيث نجد نسبته 72.4% لهم تخصص محاسبة وتدقيق ونسبة 24.1% تخصص مالية و نسبة 3.4% تخصص اقتصاد ، أما الأكاديميين نجد ما نسبته 62.1 لهم تخصص محاسبة وتدقيق ونسبة 22.4% تخصص مالية و نسبة 5.2% تخصص اقتصاد ، والباقي نسبة 5.2% بالنسبة للتخصصات الأخرى.

وعموما فإن ما نسبته 67.2% من المجموع الكلي لأفراد العينة لهم تخصص محاسبة وتدقيق، و نسبة 22.4% تخصص مالية، و نسبة 5.2% تخصص اقتصاد و نسبة 5.2% تخصصات أخرى .

- المستوى الوظيفي:

الجدول رقم (6) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي: الشكل رقم (03) تمثيل عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي:



المسمى الوظيفي	فئة المهنيين		فئة الأكاديميين		التكرار الكلي	النسبة الكلية
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
أستاذ جامعي	-	-	29	100	29	50
مدير	04	13.8	-	-	04	6.9
عضو مجلس الإدارة	03	10.3	-	-	03	5.2
محافظ حسابات	11	37.9	-	-	11	19
خبير محاسبي	06	20.7	-	-	06	10.3
مدقق داخلي	03	10.3	-	-	03	5.2
عضو لجنة تدقيق	02	6.9	-	-	02	4.3
المجموع	29	100%	29	100%	58	100%

المصدر: من إعداد الباحثان وبالاعتماد على

المصدر: من إعداد الباحثان والاعتماد على الاستبيان.

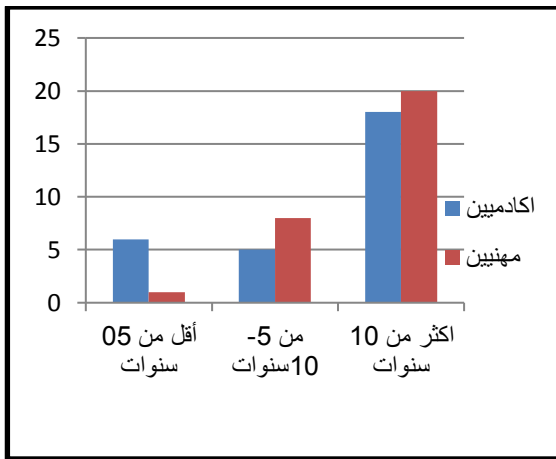
الاستبيان.

الأكاديميين والمهنيين

من خلال الجدول السابق يتضح لنا توزيع النسب حسب المستوى الوظيفي لأفراد العينة من مهنيين وأكاديميين، حيث نجد أن كل الأكاديميين هم أساتذة جامعيين بنسبة 100%، أما المهنيين فنجد المدراء بنسبة 13.8% وأعضاء مجلس الإدارة بنسبة 10.3%، وأعضاء لجنة التدقيق بنسبة 6.9%، أما المراجع الداخلي بنسبة 10.3% ومحافظي الحسابات بنسبة 37.9% والباقي 20.7% يخص الخبير المحاسبي، وعموماً يمكن القول أن ما نسبته 50% هم أكاديميين، و50% هم مهنيين.

- سنوات الخبرة :

الجدول رقم (7) توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة. الشكل رقم(4) تمثيل عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة:



النسبة الكلية	التكرار الكلي	الأكاديميين		المهنيين		متغير الخبرة
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
12.1	07	20.7	06	3.4	01	أقل من 05 سنوات
22.4	13	17.2	05	27.6	08	من 05-10 سنوات
65.5	38	62.1	18	69	20	أكثر من 10 سنوات
100%	58	100%	29	100%	29	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان والاعتماد على نتائج الاستبيان. المصدر: من إعداد الباحثان والاعتماد على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا توزيع النسب حسب عدد سنوات الخبرة لأفراد العينة من المهنيين والأكاديميين، حيث نجد نسبة 3.4% خبرتهم أقل من 05 سنوات و27.6% من 05 - 10 سنوات و69% أكبر من 10 سنوات بالنسبة للمهنيين، أما بالنسبة للأكاديميين فهي كما يلي نسبة 20.7% أقل من 05 سنوات و17.2% من 05-10 سنوات و62.1% أكبر من 10 سنوات .

وعموماً فإن ما نسبته 12.1% من المجموع الكلي خبرته أقل من 05 سنوات و22.4% خبرتهم من 05-10 سنوات ، والباقي 65.5% خبرتهم أكبر من 10 سنوات .

2- تحليل الاستبيان لمعرفة مدى تحقق عبارات الاستبيان تم حوصلة النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (8) نتائج آراء عينة الدراسة حول مبدأ حماية حقوق المساهمين

الأكاديميين والمحاسبين

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	محايد		غير موافق		موافق		الصف	رقم السؤال
			النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
01	0.406	1.10	3.4	02	3.4	02	93.1	54	الأكاديميين والمحاسبين ككل	Q1 Q2 Q3 Q4 Q5
05	0.842	1.53	22.4	13	8.6	05	69	40		
03	0.676	1.299	12.1	07	5.2	03	82.8	48		
04	0.768	1.38	17.2	10	3.4	02	79.3	46		
02	0.684	1.26	12.1	07	1.7	01	86.2	50		
-	0.395	1.34	-	-	-	-	-	-	العناصر ككل	
01	0.409	1.1	3.4	01	3.4	01	93.1	27	الأكاديميين	Q1 Q2 Q3 Q4 Q5
04	0.829	1.48	20.7	06	6.9	02	72.4	21		
05	0.769	1.34	17.2	05	00	00	82.8	24		
03	0.871	1.52	24.1	07	3.4	01	72.4	21		
02	0.516	1.14	6.9	02	00	00	93.1	27		
01	0.409	1.10	3.4	01	3.4	01	93.1	27	المهنيين	Q1 Q2 Q3 Q4 Q5
05	0.867	1.59	24.1	07	10.3	03	65.5	19		
03	0.577	1.24	6.9	02	10.3	03	82.8	24		
02	0.636	1.25	10.3	03	3.4	01	86.2	25		
04	0.775	1.38	17.2	05	3.4	01	79.3	23		

المصدر: من إعداد الباحثان وبالاعتماد على مخرجات (spss)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة لديهم اتجاه ايجابي فيما يخص أسئلة الاستبيان (حماية حقوق المساهمين)، بحيث تراوحت النسب حول موافق ما بين 69% و93.1% وهذا ما يدل على أن مبدأ حقوق المساهمين له دور كبير في تطبيق جودة الإفصاح المحاسبي، و خلال ملاحظة ترتيب الأسئلة نلاحظ أن السؤال الأول (حوكمة الشركات تضمن المساواة والعدالة بين كل المساهمين وعدم تسريب معلومات لبعضهم دون غيرهم) احتل المرتبة الأولى بنسبة 93.1% وهذا يزيد من جودة الإفصاح المحاسبي، أما السؤال الخامس (حق المساهمين في الحصول على المعلومات الخاصة بالتغيرات المهمة في المؤسسة وانتهاك حقوقهم وقيام بعض أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا أو الموظفين بأعمال غير قانونية له تأثير ايجابي على جودة الإفصاح المحاسبي) احتل المرتبة الثانية بنسبة 86.2% وهذا يدل أنه يساهم بنسبة كبيرة في تطبيق جودة الإفصاح المحاسبي، أما بالنسبة لباقي الأسئلة أنهم متقاربين ويمكن القول بأن لهم دور كبير في تطبيق جودة الإفصاح المحاسبي.

من خلال ملاحظة إجابات الأكاديميين والمهنيين كل على حدى نلاحظ أنه ليس هناك اختلاف كبير الذي يؤدي إلى التعليق، وهذا راجع تطابق كلي بين إجابات الأكاديميين والمهنيين.

✓ اختبار الفرضيات: تتمثل أولى الخطوات في عملية اختبار الفروض معرفة إذا كانت إجابات أفراد العينة تتبع التوزيع الطبيعي من أجل اختبار نوع الاختبار المناسب، وذلك باستخدام اختبار كولجروف سميير نوف (KOL MOGOROV) (SMIRNOV).

الفرضية هي كالتالي :

- H_0 : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإيجاد إفصاح ذو جودة حسب قاعدة حماية حقوق المساهمين.

- H_1 : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإيجاد إفصاح ذو جودة حسب قاعدة حماية حقوق المساهمين.

اختبار الفرضيات بالنسبة لعينة الدراسة: يوضح الجدول الموالي اختبار سميير نوف لعينة الدراسة.

الجدول رقم (9) نتائج اختبار كولجروف سميير نوف (sample k-s) حول التوزيع الطبيعي .

التوزيع	مستوى الدلالة SIG	قيمة اختبار	البيان
غير طبيعي	0.000	1.920	قاعدة حقوق المساهمين .

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

يبين الجدول أعلاه نتائج كولجروف سميير نوف حول التوزيع الطبيعي ، حيث أن قيمة مستوى الدلالة $SIG=0.000$ بالنسبة

لإجابات أفراد العينة على عبارات المحاور أقل من مستوى الدلالة الحرج $SIG=0.05$ ، لذلك نرفض الفرضية العدمية (M_0)

، وتقبل الفرضية البديلة (H_1)، أي أن إجابات أفراد العينة على المحاور لا تتبع التوزيع الطبيعي.¹²

كما أننا لا نعلم هذا الشرط بل نعوضه بشرط العينة أكبر من 05، حيث أن العدد الكلي لإجابات المبحوثين هو 58، وبالتالي

نعتمد هذا الشرط لإجراء الاختبارات.

بما أن إجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة الخاص بجودة الإفصاح المحاسبي حسب مبدأ حقوق المساهمين لا تتبع التوزيع

الطبيعي، فيمكن اختبار الفرضيات السابقة باستخدام اختبار الإشارة Sig، ويعتبر هذا الاختبار الغير معلمي بديل اختبار T للعينة

الواحدة المعلمي ، ويستخدم للتحقيق من مطابقة متوسط إجابات أفراد العينة مع المتوسط المعياري المستخدم ، لتحديد إذا كان

المتوسط المعياري المحسوب أكبر من المتوسط المعياري، بشكل دال إحصائيا أم لا وهو الدرجة 2 نظرا لكون الفقرات الدراسة قد تم

قياسها على مقياس ليكارت الثلاثي فيكون المتوسط المعياري 2 ، ناتج من $2 = 3/(3+2+1)$ والناتج موضحة في الجداول الموالية

• اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

H0 : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لأثر تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي.

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لأثر تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي.

الجدول رقم (10) نتائج اختبار الإشارة (Binomial test) حول مبدأ حماية حقوق المساهمين.

الرقم	العبرة	الموافقين ≥ 2	غير الموافقين < 2	مستوى الدلالة Sig
M1	حوكمة الشركات تضمن المساواة والعدالة بين كل المساهمين وعدم تسريب معلومات لبعضهم دون غيرهم ، وهذا يزيد جودة الإفصاح المحاسبي.	97%	3%	0.000**
M2	تمكن الحوكمة المساهمين من التشاور فيما بينهم في ما يخص استثماراتهم ، وهو ما يزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية والمالية المفصحة عنها.	90%	10%	0.000**
M3	إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة لأعضاء مجلس الإدارة يزيد من مستوى الشفافية و الإفصاح المحاسبي.	95%	5%	0.000**
M4	مشاركة المساهمين في القرارات كحضور اجتماعات الجمعية العامة و انتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم، والترخيص بإصدار أسهم، الزيادة في رأس المال أو البيع له تأثير إيجابي على الإفصاح المحاسبي.	97%	3%	0.000**
M5	حق المساهمين في الحصول على المعلومات الخاصة بالتغيرات المهمة في المؤسسة وانتهاك حقوقهم وقيام بعض أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا أو الموظفين بأعمال غير قانونية له تأثير إيجابي على جودة الإفصاح المحاسبي.	98%	2%	0.000**
T	محور الاستبيان ككل (قاعدة حماية حقوق المساهمين).	95%	5%	0.000**

**دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل.

بين الجدول رقم (10) نتائج ذي الحدين (Binomial test) حول محور الفرعي الخامس المتعلق بأثر تطبيق قاعدة حماية حقوق المساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي، ونلاحظ أن متوسط إجابات أفراد العينة الدراسة يختلف إحصائيا عن مقياس المستخدم والذي يمثل صفة الحياد، ذلك أن قيمة sig أقل من 0.05 ، ويؤكد أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة من الموافقين وغير الموافقين على هذا المحور.

وبالنظر إلى نتائج اختبار الإشارة نجد أن متوسط إجابات أفراد العينة قد زاد عن حرجة الحياد وهذا يعني:

- حوكمة الشركات تضمن المساواة و العدالة بين كل المساهمين وعدم تسريب معلومات لبعضهم دون غيرهم ، وهذا يزيد جودة من الإفصاح المحاسبي.

- تمكن الحوكمة المساهمين من التشاور فيما بينهم في ما يخص استثماراتهم ، وهو ما يزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية والمالية المفصح عنها.

- إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة لأعضاء مجلس الإدارة يزيد من مستوى الشفافية و الإفصاح المحاسبي.

- مشاركة المساهمين في القرارات كحضور اجتماعات الجمعية العامة و انتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم، والترخيص بإصدار أسهم، الزيادة في رأس المال أو البيع له تأثير إيجابي على الإفصاح المحاسبي.

- حق المساهمين في الحصول على المعلومات الخاصة بالتغيرات المهمة في المؤسسة وانتهاك حقوقهم وقيام بعض أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا أو الموظفين بأعمال غير قانونية له تأثير إيجابي على جودة الإفصاح المحاسبي.

كما يتضح من خلال الجدول أن نسبة موافقة إجابات أفراد العينة ككل قد بلغت 95% بمستوى معنوية $\text{sig}=0.000$ ، وهو أقل من مستوى الدلالة الحرج 0.05 ، وبناء على ذلك نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1) ، أي أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق قاعدة حقوق المساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي.

● إختبار الفرضية الرئيسية الثانية : وقد تم اختبارها على النحو التالي:

- إختبار الفرضية الفرعية الأولى :

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مستوى تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى للشهادة العلمية.

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مستوى تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى للشهادة العلمية.

الجدول رقم (11) إختبار كروسكال والاس (Kruskal - wallis) للشهادة العلمية.

متوسط الترتيب	الحجم (N)	الشهادة العلمية
30.88	16	ليسانس
47	01	ماستر

الأكاديميين والمهنيين

29.96	13	ماجستير
27.88	28	دكتوراه

النتائج:

Sig	Ddl	Khi-daux
0.694	3	1.44

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الترتيبي شهادة ليسانس 30.88، ماجستير 29.96، دكتوراه 27.88، كما أشارت نتائج كروسكال والاس أن قيمة Khi-daux تساوي 1.44 بدرجة حرية 3، ومستوى دلالة يساوي sig = 0.694 وهو أكبر من مستوى الدلالة الحرج 0.05، وبذلك نقبل الفرضية العدمية، ومنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تؤثر تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى للشهادة العلمية.

- إختبار الفرضية الفرعية الثانية :

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات الباحثين حول مستوى تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى التخصص العلمي.

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات الباحثين حول مستوى تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى التخصص العلمي.

الجدول رقم (12) إختبار كروسكال والاس (Kruskal - wallis) للتخصص العلمي.

متوسط الترتيب	الحجم (N)	التخصص العلمي
29.58	39	محاسبة تدقيق
32.77	13	مالية
22.17	3	اقتصاد
21.67	3	أخرى

النتائج:

Sig	Ddl	Khi-daux
0.637	3	1.7

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الترتيبي لتخصص محاسبة وتدقيق 29.58 و مالية 32.77، واقتصاد 22.17، تخصصات أخرى 21.67، كما أشارت نتائج كروسكال والاس أن قيمة Khi-daux تساوي 1.7 بدرجة حرية 3، ومستوى دلالة يساوي sig = 0.637 وهو أكبر من مستوى الدلالة الحرج 0.05، وبذلك نقبل الفرضية العدمية، ومنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الباحثين تؤثر تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى التخصص العلمي.

- إختبار الفرضية الفرعية الثالثة :

H0 : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مستوى تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى المسمى الوظيفي.

H1 :توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مستوى تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى للمسمى الوظيفي.

الجدول رقم (13) إختبار كروسكال والاس (Kruskal - wallis) للمسمى الوظيفي.

متوسط الترتيب	الحجم (N)	المستوى الوظيفي
24.60	29	أستاذ جامعي
42.00	04	مدير تنفيذي
43.88	03	عضو مجلس الإدارة
15.17	11	محافظ الحسابات
32.91	06	خبير محاسبي
43.88	03	مدقق داخلي
35.00	02	عضو لجنة التدقيق

النتائج:

Sig المعنوية الإحصائية	Ddl درجة الحرية	Khi-daux
0.092	06	10.897

أشارت نتائج كروسكال والاس أن قيمة Khi-daux تساوي 10.897 بدرجة حرية 06 ، ومستوى دلالة يساوي 092 sig

=0، وهو أكبر من مستوى الدلالة الحرج 0.05، وبذلك نقبل الفرضية العدمية ، ومنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في

إجابات المبحوثين تؤثر تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى للمستوى الوظيفي.

- إختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

H0 : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مستوى تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى لسنوات الخبرة.

H1 :توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مستوى تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى لسنوات الخبرة.

الجدول رقم (14) إختبار كروسكال والاس (Kruskal - wallis) لسنوات الخبرة.

متوسط الترتيب	الحجم (N)	السنوات الخبرة
23.57	07	أقل من 05 سنوات
27.19	13	من 05-10 سنوات

الأكاديميين والمهنيين

أكثر من 10 سنوات	38	31.38
النتائج:		
Khi-daux	Ddl درجة الحرية	Sig المعنوية الإحصائية
1.578	2	0.454

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الترتيبي أقل من 05 سنوات 23.57، من 10-05 سنوات 27.19، أكثر من 10 سنوات 31.38، كما أشارت نتائج كروسكال والاس أن قيمة Khi-daux تساوي 1.578 بدرجة حرية 2، و مستوى دلالة يساوي sig = 0.454 وهو أكبر من مستوى الدلالة الحرج 0.05، وبذلك نقبل الفرضية العدمية، ومنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الباحثين تؤثر تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى لسنوات الخبرة.

النتائج والتوصيات:

1- النتائج: ما استنتجه الباحثان من خلال ما جاء في الدراسة ينحصر في نقاط عديدة منها:

- تشير نتائج الاستبيان بالنسبة لفئتي (المهنيين والأكاديميين) وهذا بالاتفاق على حد كبير، بأن اعتماد مبدأ حوكمة الشركات : حماية حقوق المساهمين له تأثير كبير وفعال وجودة الإفصاح المحاسبي .
- لا توجد فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين، وهذا من خلال نتائج الاستبيان، باستثناء بعض الاختلافات الطفيفة وهذا راجع إلى كون إطلاع الأكاديميين على الجانب النظري لحوكمة الشركات، إضافة إلى البحوث والدراسات الأكاديمية المستمرة .
- حوكمة الشركات تضمن المساواة والعدالة بين كل الساهمين وعدم تسريب معلومات لبعضهم دون غيرهم، وكذا مشاركتهم في اتخاذ بعض القرارات له دور كبير في إيجاد إفصاح يتفق ومعايير الجودة .
- حوكمة الشركات تساهم في تحديد حقوق ذوي المصالح ومن خلاله تتاح لهم فرصة التعويض عند انتهاك حقوقهم وكذا مشاركتهم في اتخاذ بعض القرارات وبالتالي توفر درجة الموثوقية في التقارير المالية وكذا الإفصاح المحاسبي .

2- التوصيات:

- إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات في مجال حوكمة الشركات
- عقد دورات تدريبية، ندوات متخصصة وكذا مؤتمرات علمية، وهذا فيما يخص حوكمة الشركات وآلياتها ودورها، كذلك التعريف بقواعدها، بحضور الأكاديميين والمهنيين .

- ¹ محمد حلمي الجيلاني، الحوكمة في الشركات، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص 11.
- ² Alamgir, M. (2007). Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.
- ³ أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 84.
- ⁴ محمد الشريف بن زاوي، حوكمة الشركات والهندسة المالية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2016، ص 57-58.
- ⁵ زرزاز العياشي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، ملتقى دولي يومي 7/8 ديسمبر الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات و آفاق، جامعة أم البواقي، 2010، ص 05.
- ⁶ كارم فاروق عبد الرسول، نموذج مقترح لتطبيق ودمج مبادئ الجودة والحوكمة لتحسين أداء المؤسسات الممولة للمشروعات الصغيرة، نشر مشترك بين المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة والدار الجزائرية للنشر والتوزيع بئر خادم الجزائر، الطبعة الأولى، ص 63.
- ⁷ ديلمي ناصر الدين، أثر محافظ الحسابات في الرفع من درجة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 35(02)، جامعة الخلفة، ص 279.
- ⁸ زلاسي رياض، دادن عبد الغني، أثر الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية (دراسة تحليلية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية)، مجلة معارف، العدد 21، جامعة البويرة، 2016، ص 200.
- ⁹ ضيف الله محمد الهادي، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد السادس، المجلد الأول، جامعة الوادي، ص 86.
- ¹⁰ زغدار أحمد، سفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 84، 2009/07.
- ¹¹ انظر الملحق رقم: 01.
- ¹² تنص الفرضية العدمية لاختبار معلمية التوزيع أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

الملاحق:

Statistics

	Q1	Q2	Q3	Q4	Q5
N Valid	58	58	58	58	58
Missing	0	0	0	0	0
Mean	1,10	1,53	1,29	1,38	1,26
Std. Deviation	,406	,842	,676	,768	,664

Q1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid OUI	54	93,1	93,1	93,1
NON	2	3,4	3,4	96,6
NR	2	3,4	3,4	100,0
Total	58	100,0	100,0	

Q2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid OUI	40	69,0	69,0	69,0
NON	5	8,6	8,6	77,6
NR	13	22,4	22,4	100,0
Total	58	100,0	100,0	

Q3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid OUI	48	82,8	82,8	82,8
NON	3	5,2	5,2	87,9
NR	7	12,1	12,1	100,0

الأكاديميين والمهنيين

Total	58	100,0	100,0
-------	----	-------	-------

Q4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid OUI	46	79,3	79,3	79,3
NON	2	3,4	3,4	82,8
NR	10	17,2	17,2	100,0
Total	58	100,0	100,0	

Q5

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid OUI	50	86,2	86,2	86,2
NON	1	1,7	1,7	87,9
NR	7	12,1	12,1	100,0
Total	58	100,0	100,0	